السيد الرباح يبرز بدبي تطور الاقتصاد الوطني والمؤهلات المغربية الهامة في مجال الاستثمارات/ إضافة أولى وأخيرة

وخلص وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك إلى أن المستثمر، في عالم اليوم، أصبح لا يبحث عن تحقيق الربح فقط، وإنما يروم أيضا المساهمة في الأمن والسلم والاستقرار والرفاهية للمواطن والبلد.

وافتتحت الدورة الخامسة لملتقى الاستثمار السنوي، أمس الاثنين بمشاركة نحو 140 دولة، من بينها المغرب.

ويعرف الملتقى، الذي تنظمه وزارة الاقتصاد الإماراتية على مدى ثلاثة أيام تحت شعار "التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الابتكار ونقل التكنولوجيا"، مشاركة ممثلين من عدد كبير من الحكومات والشركات والمؤسسات الخاصة والمستثمرين والباحثين والخبراء.

ويشارك المغرب في هذا اللقاء الاقتصادي الكبير، بوفد رفيع يضم إلى جانب السيد الرباح، بالخصوص السيد حميد بلفضيل المدير العام للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، وممثلي عدد من القطاعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

ويسعى الوفد المغربي لتقديم واستعراض المؤهلات التي تزخر بها المملكة في مجال الاستثمار، والترويج للنهضة والدينامية الاقتصادية التي تعيشها حاليا، إلى جانب تثمين دورها وموقعها كمركز إقليمي يمكنه من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وخصصت الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، التي تشرف على المشاركة المغربية بهذه المناسبة، رواقا موحدا يضم مجموع الفاعلين المغاربة المكلفين بالترويج لعرض المغرب في مجال الاستثمار، حيث سيحتضن اللقاءات والاجتماعات الثنائية إلى جانب تقديم 125 مشروعا استثماريا من طرف القطاعين العام والخاص، وتشمل مجالا الصناعة والبنيات التحتية، والسياحة والصناعات الغذائية، والطاقة والصحة والتعليم والتجارة.

وحرص منظمو ملتقى الاستثمار السنوي بدبي، على إيلاء عناية خاصة بموضوع الابتكار، ودوره المباشر في دعم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

ويبحث المشاركون في الملتقى، الذي يستضيف المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة شرف الدورة الحالية، جميع ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من عوامل وعوائق وغيرها وذلك للخروج بأفضل النتائج التي تدعم قطاع الاستثمار على المستوى العالمي وترسيخ دور الابتكار وأهميته في جذب الاستثمارات وتنميتها.

كما يهدف ملتقى الاستثمار السنوي، من خلال برنامج مكثف من الأنشطة واللقاءات والورشات والجلسات، إلى مناقشة عدد من القضايا الملحة مثل السياسات والأطر التنظيمية الضرورية، وحقوق الملكية الفكرية لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة لنقل التكنولوجيا، وطبيعة الشركات العالمية التي تدعم نقل التكنولوجيا، وأهمية اكتساب المعرفة والقدرات والتوجهات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومع